

## المبسوط

شرطه إن لم يعطه كفيلا بريء من الكفالة لأن الكفالة بمنزلة الرهن .

وقد بينا في الرهن أن هذا الشرط مع الطالب يجب الوفاء به فكذلك في الكفالة وهذا لأن مقصود الكفيل بكل واحد منها التوثق والنظر لنفسه حتى لا يلحقه غرم .

وإن كتب الكفيل على دار المكفول عنه شراء بالمال فهو جائز لأنه شراء بالدين المؤجل وهذا قضاء من المكفول عنه للكفيل بطريق المقاومة فكانه أوفاه الدين حقيقة .

ولو كفل بنفسه رجل على أنه للكفيل إن لم يوااف به إلى سنة فعليه المال الذي عليه وهو ألف درهم ثم أعطي المكفول عنه رهنا بالمال قبل السنة فالرهن باطل لأن المال لم يجب على الكفيل بعد لأنه علق التزام المال بشرط عدم الموافاة فلا يكون واجبا قبل الشرط .  
( ألا ترى ) أنه لو دفع نفسه إليه قبل الأجل لم يكن عليه من المال شيء .

فإن قيل فأين ذهب قولكم إن في كلامه تقديمًا وتأخيرًا أو أنه التزم المال ثم جعل الموافاة بنفسه صرفا له عن المال .

قلنا ذلك طريق صار إليه بعض مشايخنا رحمة لهم ١٠ لتوجه المطالبة بالمال عند عدم الموافاة بالنفس فأما في الحقيقة فإنما يلزم المال بالتزامه وهو ما التزم المال إلا بعد عدم الموافاة بنفسه فإذا فلا يكون المال واجبا عليه في الحال .

ولا يجوز الرهن في الكفالة بالنفس على وجه من الوجوه لأن الرهن يختص بحق يمكن استيفاؤه من الرهن فإن موجبه ثبوت يد الاستيفاء ولا ضمان على المرتهن إن هلك الرهن في يده لأنه أخذه رهنا بغير مال وضمان الرهن ضمان استيفاء وذلك لا يكون بدون الدين .

وإذا كفل رجل عن رجل بما لم يحل عليه بعد فقال إذا حل المال فهو علي وأعطي المكفول عنه الكفيل رهنا كان جائزًا لأنه التزم المال بعد عقد الكفالة وجعل مطالبة الطالب عنه متأخرة إلى ما بعد حلول الأجل وذلك غير مانع وجوب أصل المال على الأصيل فكذلك على الكفيل وإذا وجب المال على الكفيل وجب للكفيل على المكفول عنه أيضًا فيجوز الرهن به .

ولو قال إن توقيت الرهن عليه فهو علي وأعطيه بذلك رهنا لم يجز الرهن لأن المال لم يجب بعد فإنه علق التزام المال بالشرط .

وكذلك لو قال إن مات ولم يوفك المال فهو علي فأعطيه المكفول عنه به رهنا فالرهن باطل لأن المال لم يجب بعد والكفالة جائزة على هذا الشرط لأنه شرط متعارف في الكفالات .

ولو أخذ الكفيل بالدرك رهنا فالرهن باطل والكفالة جائزة لأن المال غير واجب على الكفيل قبل لحوق الدرك فلا يكون واجبا على الأصيل فلا يصح الرهن به ولا ضمان على المرتهن

فيه لأنه قبضه بإذن صاحبه وكل ما أبطلنا فيه الرهن بالمال